اقتصاد

لبنان: انفراج في أزمة الأدوية

بيروت ـ **العربي الجديد**

أعلن المكتب الإعلامي لوزير الصحة العامة في حكومة تصريف الأعمال اللبنانية، حمد حسن، في بيان، أنه «بعد متابعة حثيثة، بالتزامن مع عمليات الدهم التي يقوم بها التفتيش الوزاري، انفرجت الأمور مركزيا».

وأوضح البيان أن الوزير «تبلغ أول من أمس بدء مصرف لبنان (المركزي) منح الأذونات المتراكمة والمصادق عليها من الوزارة منذ فترة وعددها 1800 فاتورة».

ومن هذا المنطلق، طلبت الوزارة من الشركات المستوردة «البدء بصرف الدواء المحجوب وشحن المقطوع بدءا من أمس الجمعة»، على أن «تكون مستودعات الوكلاء المستوردين، إضافة إلى مستودعات الأدوية العامة، تحت الرقابة والتتبع الإلكتروني والميداني بمؤازرة من التفتيش الوزاري والأجهزة الرقابية المختصة».

ومع استمرار الأزمة على أرض الواقع، اعتبر النائب قاسم هاشم، في تصريحات إعلامية، أنه «لم يعد مقبولا تبرير فقد الأدوية وعدم استيرادها أو تخزينها، بعدما تبين أن مصرف لبنان دفع 118 مليون دولار للشركات المستوردة».

أضاف هاشم: «يبدو أن هذه الكارتيلات وضعت يدها وخفت الأموال تحت حجج واهية بأنها تسديد لمستحقات سابقة، وهذا مخالف للحقيقة، لأن المصرف المركزي غايته تأمين المبلغ لتأمين الأدوية، ولذلك يجب على وزارة الصحة وضع الأمور في نصابها والعمل على تصحيح الأمر، وإلا فستكون الوزارة مسؤولة عن فقدان الدواء».

وطالب هاشم القضاء بـ«التحرك لإجبار الشركات على تأمين الأدوية تحت طائلة المقاضاة، وعندئذ لا بد لمصرف لبنان من استعادة الأموال لتكون في تصرف أي مستورد يستعد لتأمين متطلبات سوق الدواء».

وفي حين لا يزال المواطن يرزح تحت أشد أزمة شح محروقات منذ انتهاء الحرب الأهلية، رد رئيس «الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان» (FENASOL) كاسترو عبد الله على «من يحاولون إسدال الستارة على أحد أكبر الكارتيلات في لبنان، المحتكر وكارتيل المحروقات إبراهيم الصقر، ملايين الليترات من البنزين والمازوت وآلاف قوارير الغاز المعبأة، وجدت في أحد مستودعاته في زحلة وحبل احتكاره على الجرار».

وقال: «شهروا بكل محتكر، أعلنوا أسماءهم، بلغوا عنهم أينما وجدوا. نحن الشعب ونحن العمال والمزارعون، ونحن ثوار انتفاضة 17 تشرين المجيدة، ونحن الرازحون تحت مستوى الجوع. كلنا يعني كلنا في مواجهة الكارتيلات ومن يقف وراءهم كائنا من كان من السلطة الفاسدة أو من حيتان المال، أي المصارف».

أضاف: «للأسف الشديد، لقد حذرنا منهم وأشرنا إليهم وإلى غرفهم السوداء المدارة من الكارتيل الأكبر حاكم مصرف لبنان منذ بداية الأزمة والانهيار الاقتصادي، ومنذ بدعة السلع المدعومة والدواء المدعوم وفرق سعر الدعم، ذهب بعشرات ملايين الدولارات للشركات الكبرى».

وتابع قائلا: «كنا نرى بأم العين شح المواد المدعومة في الأسواق وندرتها. واليوم نسأل: أين الوزارات والأجهزة الأمنية من مداهمة مستودعات كارتيل المواد الغذائية؟ حتما ستجدون هناك الأطنان من السلع الغذائية التي كانت مدعومة.»

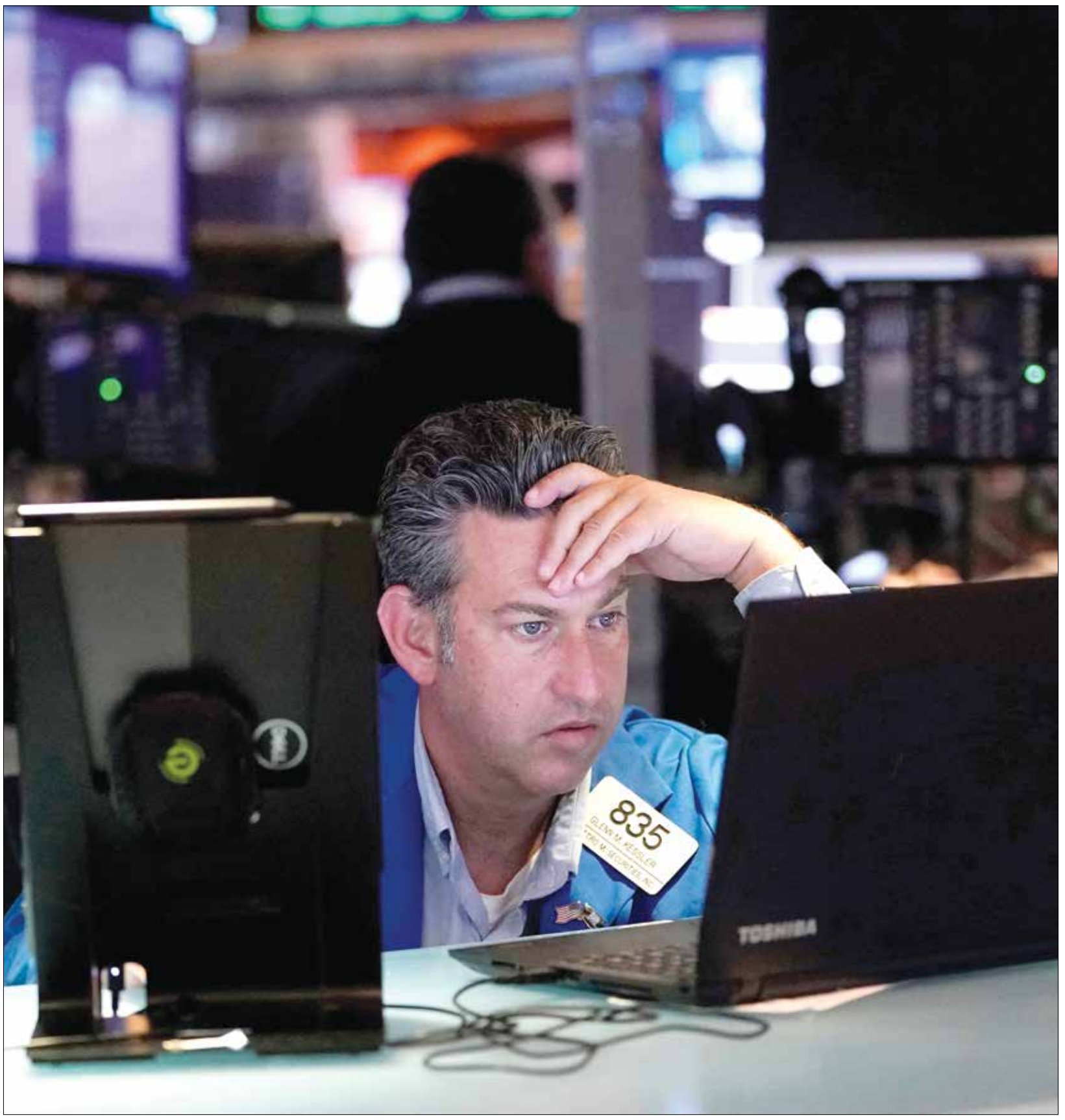

(فرانس برس)

المستثمرون يتمسكون بالأسهم

قال بنك أوف أميركا، أمس الجمعة، إن صناديق الاستثمار في أدوات الدخل الثابت تلقت أكبر تدفقات في سبعة أسابيع، فيما راكم المستثمرون حيازاتهم من الدين المصنف عند درجة جديرة بالاستثمار وأدوات الخزانة الأميركية في الأسبوع الفائت. وذكر بنك أوف أميركا استنادا إلى بيانات إي.بي.إف.آر أن صناديق السندات تلقت 13,3 مليار دولار، وأن صناديق السندات المصنفة عند درجة جديرة بالاستثمار تلقت تدفقات بقيمة 8,8 مليارات دولار في أسبوع حتى يوم الأربعاء، في أكبر تدفق للسندات إليها في خمسة أسابيع. وشهدت الأسهم تدفقات داخلة 12,6 مليار دولار، فيما استفادت الأسهم الأميركية من دخول تدفقات للأسبوع الثالث على التوالي عند 6,2 مليارات دولار. وضخ المستثمرون المال في الأسهم خلال الفترة التي شهدت فيها الأسواق حالة من التذبذب.

أخبار

انخفاض الأسهم اليابانية

نزل المؤشر نيكي الياباني أمس الجمعة، تماشيا مع انخفاض وول ستريت الليلة قبل الماضية، بفعل حذر بشأن احتمالات تقليص للتحفيز الذي يقدمه مجلس الاحتياطي الاتحادي الأميركي في وقت أبكر من المتوقع. ونزل نيكي 0,36 بالمائة ليغلق عند 27651,51

نقطة، لكنه ابتعد عن المستوى المتدني الذي سجله في التعاملات الصباحية عند 27641,14 نقطة. وخسر المؤشر توبكس الأوسع نطاقا 0,34 بالمائة إلى 1928,77 نقطة، ليتعافى أيضا بشكل جزئي من خسائر مبكرة. وقال متعامل في السوق بإحدى شركات الأسهم المحلية إن المشترين الذين يعتقدون بأن الأسهم تبدو صفقة رابحة هنا دخلوا، مما قدم بعض الدعم للسوق. وارتفع نيكي 2,32 بالمائة هذا الأسبوع، في أكبر صعود منذ مايو/ أيار، بعدما ارتد من أدنى مستوى في قرابة ثمانية أشهر والذي بلغه الأسبوع الماضي. لكن أمس أثرت انخفاضات سجلتها الأسهم ذات الثقل على نيكي على المؤشر ككل.

الصين تعتزم حظر طروحات لشركات تكنولوجية

ذكرت صحيفة «وول ستريت جورنال»، نقلا عن أشخاص مطلعين، أن الصين تخطط لاقتراح قواعد جديدة ستحظر على الشركات التي تحتفظ بقدر كبير من بيانات المستهلكين الحساسة طرح أسهمها في الولايات المتحدة. وبحسب التقرير، فإن مسؤولين من هيئة معنية بتنظيم الأسهم في الصين أبلغوا بعض الشركات والمستثمرين العالميين في الأسابيع الأخيرة بأن القواعد الجديدة ستمنع شركات الإنترنت التي تملك قدرا كبيرا من البيانات المتعلقة بالمستخدمين من الإدراج في الخارج.

موريتانيا تتوصل لتسوية ديونها مع الكويت

أعلنت الحكومة الموريتانية، أول من أمس، التوصل إلى تسوية نهائية لتسديد ديونها للكويت، المتراكمة منذ 40 عاما. جاء ذلك في مؤتمر صحافي مشترك بالعاصمة نواكشوط لوزراء المالية محمد الأمين ولد الذهبي، والخارجية إسماعيل ولد الشيخ أحمد، والثقافة الناطق باسم الحكومة المختار ولد داهي. وقال ولد الذهبي إن التسوية تقوم على إلغاء 95 بالمائة من الفوائد، وتحويل الـ 5 بالمائة المتبقية إلى استثمارات، وتسديد أصل الدين على مدى 20 عاما، مع فترة سماح مدتها سنتان. ولم يعط وزير المالية تفاصيل بشأن حجم هذه الديون. وأضاف ولد الذهبي أن «الملف بقي عالقا كل هذه الفترة، رغم العلاقات المتميزة بين البلدين». ولفت الوزير الموريتاني إلى أن ملف الديون الكويتية أثر على مصداقية الدولة (موريتانيا) وخاصة على مؤشرات الاستدانة.

2% فقط أرباح الصندوق السيادي الليبي في 7 سنوات

طرابلس ـ **أحمد الخميسي**

كشف ديوان المحاسبة أن أرباح الصندوق السيادي الليبي «المؤسسة الليبية للاستثمار» بلغت 1,4 مليار دولار أي ما يعادل نحو 2% فقط من إجمالي رأس المال، وقد وصفها الديوان بالنسبة المتدنية. وبلغت أصول الصندوق السيادي نحو 70 مليار دولار في نهاية العام الماضي. ديوان المحاسبة أوضح عبر تقرير له، تحصّلت «العربي الجديد» على نسخة منه، أن سبب التدني يرجع إلى عدم الاستقرار الذي تمر به الدولة الليبية، إضافة إلى قرار مجلس الأمن بتجميد أصول الصندوق السيادي والذي كان له التأثير السلبي الأكبر على الصندوق، وكذلك تراكمات سوء الإدارة والمنازعات الداخلية والفساد وضعف أنظمة الحوكمة بالصندوق والشركات التابعة لها.

وحسب مراقبين، لا تتناسب العوائد المالية مطلقا مع حجم الاستثمارات الموجودة، إذ إن التضخم التراكمي العالمي خلال الفترة 2012 – 2019 بلغ 11,35%، وكان يفترض رفع أصول الصندوق السيادي بقيمة 7 مليارات دولار. أشار تقرير ديوان المحاسبة إلى أن قرار التجميد أدى إلى حرمان الصندوق من عوائد أصوله السائلة بقيمة 20 مليار دولار. وتتوزع استثمارات الصندوق السيادي الليبي عبر أربع جهات، الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية «لافيكو»، ومحفظة ليبيا أفريقيا، ومحفظة للاستثمارات طويلة المدى، وشركة الاستثمار الداخلي والتنمية. وتأخرت المؤسسة الليبية للاستثمار عن رسم السياسات الاستثمارية والائتمانية، ولم يتم اعتماد أي خطط حتى الآن في هذا الصدد.

وأغلب استثمارات الشركات التابعة للصندوق تعاني من مشكلات مالية، وعدم وجود قوائم مالية مجمعة لأي من السنوات المنصرمة منذ تاريخ تأسيسه بالمخالفة لقانون النشاط الاقتصادي رقم 23 لسنة 2010، حسب تقرير ديوان المحاسبة. وأشار الديوان إلى انخفاض العوائد المحققة للصندوق السيادي بنسب كبيرة خلال السنوات الأخيرة. وقال إن قيمة الودائع للصندوق السيادي لدى مصرف ليبيا المركزي 18 مليار دولار، من إجمالي الودائع البالغ 20 مليار دولار. وتقع معظم أصول الصندوق السيادي الليبي السائلة تحت الحظر الدولي منذ نحو 10 سنوات، استجابة لمطالبة المجلس الانتقالي أثناء ثورة 2011، خوفًا من استيلاء أي أطراف عليها، رغم حاجة البلاد الكبيرة لأي إيرادات مالية بسبب تدهور الاقتصاد الليبي في ظل النزاعات العسكرية والسياسية.

مال وسياسة

طموح روسيا الاقتصادي في أفغانستان يصطدم بالاضطرابات

مع تصاعد الفوضى والتفجيرات الأخيرة حول مطار كابول، زادت التهديدات لطموح روسيا في بناء علاقات اقتصادية قوية مع جارتها أفغانستان

موسكو ـ **رامي القليوبي**

مع مواصلة روسيا اتصالاتها مع حركة «طالبان» الأفغانية التي سيطرت على كابول بعد الانسحاب الأميركي، وصدور إشارات إيجابية من موسكو حيال الحركة، تتجه عيون الشركات الروسية العملاقة إلى أفغانستان من جهة تقييم المخاطر والمكاسب جراء تحقيق مشاريع في هذا البلد الذي مزقته الحروب والتدخلات الخارجية على مدى عقود طويلة. ولكن مع تصاعد الفوضى والتفجيرات الأخيرة حول مطار كابول، زادت التهديدات لطموح روسيا الاقتصادي بأفغانستان. ورغم ذلك تواصل موسكو مساعيها من أجل تعزيز التعاون من جارتها، ومن بين المجالات التي قد تجد روسيا فيها موطن قدم في أفغانستان، استخدام الأراضي الأفغانية لنقل الغاز الروسي إلى أسواق جنوب آسيا وتطوير المناجم في أفغانستان نفسها. وكانت «طالبان» قد أعلنت عن عزمها استكمال مشروع خط أنابيب الغاز «تابي» الممتد من جمهورية تركمانستان السوفييتية السابقة مروراً بأفغانستان وباكستان ووصولاً إلى الهند.

وفي ظل الترابط بين المنظومتين الروسية والتركمانية لنقل الغاز منذ الحقبة السوفييتية، فإن مشروع «تابي»، في حال تحققه، سيتيح لروسيا تصدير الغاز إلى أسواق جنوب آسيا مثل الهند وباكستان من دون تسييله، وفق ما يوضحه رئيس المركز الأوراسي للتحليل في موسكو، نيكيتا ميندكوفيتش، قائلاً في حديث لـ«العربي الجديد»: «أقد تشارك روسيا في مشروع «تابي» من جهة إعادة تصدير الغاز الروسي عبر تركمانستان، مما سيتيح لها نقل غاز الأنابيب وليس المسال إلى جنوب آسيا».

وحول رؤيته لتأثير تعاون روسيا مع حركة «طالبان» المصنفة أمنياً إرهابية على صورة موسكو على الساحة الدولية، يضيف: «في جميع الأحوال، من المستبعد أن تتعاون روسيا مع الإرهابيين، وإنما مع الشعب الأفغاني. كانت موسكو تتمنى التعامل مع الحكومة الأفغانية المعترف بها، ولكن الانسحاب الأميركي لم يترك لها خياراً سوى التواصل مع من هو المتحكم الفعلي على الأرض».

وفيما يتعلّق بالمجالات التي يمكن لروسيا وأفغانستان التعاون فيها، يضيف: «نظراً لضعف قوتها الشرائية، لن تكون أفغانستان وجهة مهمة للصادرات الروسية، ولكن شركات التعدين الروسية قد تهتم باستثمار مناجم الحديد الخام والليثيوم وغيرهما من الموارد في أفغانستان، ولكن فقط بعد بسط الأمن، إذ إن التعدين سيتطلب وجوداً روسياً دائماً مقارنة مع نقل الغاز. وفي الوقت الحالي، أصبحت التنظيمات الإرهابية تشعر بحريتها في أفغانستان، مما يستبعد إمكانية عمل الشركات الروسية على الأرض».

وانطلقت أعمال بناء خط «تابي» البالغة طاقته التمريرية 33 مليار متر مكعب سنوياً في عام 2018، ولكنها تعثرت سريعاً. وفي فبراير/ شباط الماضي، عُقد في العاصمة التركمانية عشق آباد، لقاء لمناقشة مصير الخط. إلا أن نائب مدير صندوق أمن الطاقة الوطني في موسكو، أليكسي غريفاتش، يقلل من واقعية استكمال المشروع، قائلاً في تعليق لـ«العربي الجديد»: «أعتقد أن آفاق المشروع ليست مبشرة، سواء قبل تغيير السلطة في أفغانستان أو بعدها. يتطلب تحقيق مشاريع نقل الغاز مجالاً من التعاون والأمن الدوليين، وهذان المكونان غير متوفرين في أفغانستان حالياً».

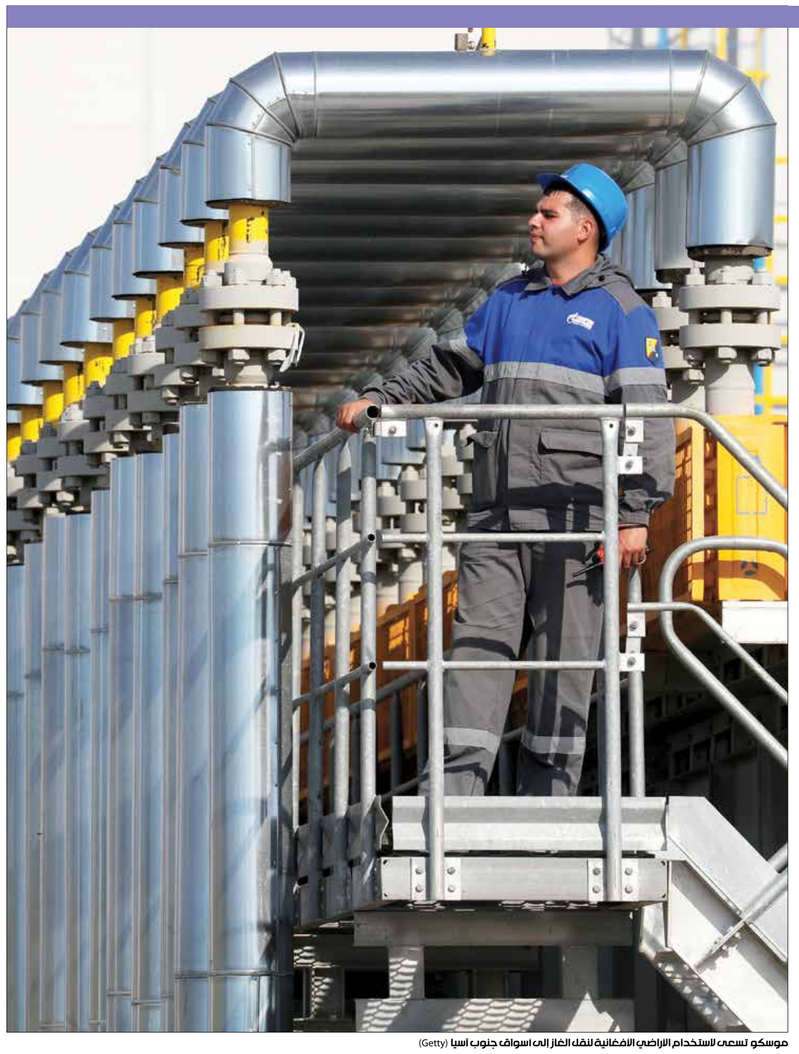

موسكو تسعى لاستخدام الأراضي الأفغانية لنقل الغاز إلى أسواق جنوب آسيا (Getty)

ولا تنظر روسيا إلى أفغانستان من جهة التحديات الاقتصادية البحتة فحسب، وإنما أيضاً الاجتماعية منها نظراً للحدود المشتركة بين أفغانستان وثلاث جمهوريات سوفييتية سابقة، تركمانستان وأوزبكستان وطاجكستان، مما يزيد من مخاوف تصاعد المشكلات الاجتماعية مثل حركة اللاجئين والمهاجرين عبر الحدود. إلا أن رئيس المركز الأوراسي للتحليل في موسكو يعتبر أن أكبر تهديد اجتماعي لروسيا والدول المحيطة جراء الوضع في أفغانستان هو تهريب السلاح والمخدرات. ويقول: «المهاجرون حالياً هم المشكلة الأقل حدة، إذ إن «طالبان» تفرض قيوداً على مغادرة البلاد. ولكنه قد تتشكل مجموعات جديدة لتجارة المخدرات لتهريبها إلى دول الجوار، كما أن هناك مشكلة كثرة السلاح بين أيدي «طالبان» التي حصلت عليه متروكاً من قبل الولايات المتحدة».

وعلى الصعيد الرسمي، أكد السفير الروسي لدى أفغانستان، دميتري جيرنوف، في أثير قناة «سبوتنيك لايف» على «يوتيوب» الأربعاء الماضي، انفتاح «طالبان» على المشاركة الروسية في الاقتصاد الأفغاني، بما في ذلك استثمار أعماق الأرض، محوّلاً الأمر إلى قطاع الأعمال الروسي.

من جهتها، لفتت صحيفة «فيدوموستي» الروسية المتخصصة في الشأن الاقتصادي إلى أن بدء «طالبان» الحوار مع الأجانب والحصول على العون الاقتصادي مرهونان بشطب الحركة من قائمة الأمم المتحدة للتنظيمات الإرهابية، مما دفع بـ«طالبان» بتقديم وعود بتشكيل حكومة ائتلافية، والعفو عن جميع الموظفين والعسكريين بالجيش السابق المتعاون مع الولايات المتحدة، والكف عن التمييز بحق المرأة.

وأشار مدير صندوق فرانكلين روزفلت لدراسة الولايات المتحدة بجامعة موسكو الحكومية، يوري روغوليف، إلى أن الاقتصاد الأفغاني ضعيف ومن المستحيل استخراج أموال منه من دون دعم خارجي، وحتى استثمار المكامن الطبيعية غير وارد من دون خبراء أجانب.

33

انطلقت أعمال بناء خط «تابي» البالغة طاقته التمريرية 33 مليار متر مكعب سنويا في عام 2018، ولكنها تعثرت سريعا. وفي فبراير/شباط الماضي، انعقد في العاصمة التركمانية عشق آباد، لقاء لمناقشة مصير الخط.

اسواق

مصر: أسعار السكر تواصل الارتفاع

القاهرة ـ **عبدالله عبده**

ارتفعت أسعار السكر خلال الأسابيع القليلة الماضية بمعدلات وصلت على مستوى التجزئة إلى 25 في المائة، إذ زادت الأسعار من 8 جنيهات إلى 10 جنيهات للكيلو (الدولار = 15,7 جنيها)، مع توقع ارتفاعات أخرى خلال الأيام القليلة المقبلة، مع دخول موسم إنتاج حلوى المولد النبوي.

وحذر عدد من المراقبين من أن مواصلة ارتفاع الأسعار ستؤدي إلى إقدام بعض التجار والمصنعين على اتباع سياسة التخزين، وهو ما ينذر بحدوث أزمة سلعية كالتي حدثت في أواخر 2016 وبداية 2017، من اختفاء السكر من المحلات التجارية.

ويصف مصدر مسؤول بالغرفة التجارية بالقاهرة، لـ«العربي الجديد» ما يتم تداوله حول ارتفاع أسعار السكر بمعدلات تفوق 1000 جنيه في كل طن بـ«الإشاعات»، مشيرًا إلى أن الزيادات الأخيرة لا تتعدى 500 جنيه في كل طن، بواقع 50 قرشًا في كل كيلو (الجنيه = 100 قرش).

ونفى المصدر، الذي رفض ذكر اسمه، حدوث أي أزمات خاصة بسلعة السكر، نتيجة أن هناك فائضاً في الإنتاج لدى الشركات، كما أن المخزون الاستراتيجي المتوفر لدى وزارة التموين يكفي لمدة 9 أشهر، ما يغطي 80 في المائة من جملة الاستهلاك في مصر. وتؤكد مسؤولة مبيعات بإحدى شركات تعبئة السكر بالقليوبية (شمال القاهرة) ارتفاع سعر طن السكر خلال الأسابيع القليلة الماضية من 7500 جنيه إلى 8500 جنيه (قبل تعبئته)، ما أدى إلى زيادته في محلات التجزئة من 8 إلى 10 جنيهات (أي بنسبة 25 في المائة)، لافتة إلى أن أسباب ذلك ترجع إلى تخزين كميات كبيرة من السكر من قبل كبار التجار بهدف رفع السعر مع دخول موسم حلوى المولد النبوي.

ويوضح أحد أصحاب مصانع الحلويات الشهيرة بالقاهرة، أنه لا توجد علاقة بين ارتفاع الأسعار وموسم حلوى المولد النبوي الذي ما زال يتبقى عليه نحو 3 شهور، من منطلق أن الموسم يتكرر كل عام، ولم تحدث أية زيادات.

وأرجع في حديثه لـ«العربي الجديد» ارتفاع الأسعار إلى جشع بعض التجار عن طريق تخزينهم للسكر، بهدف رفع سعره على شركات الحلويات.

ويتفق صاحب مصنع للحلويات في طنطا (شمال) مع الرأي السابق، نافيًا علاقة موسم إنتاج حلوى المولد بارتفاع الأسعار، مدلّلاً على أن استهلاك المصانع من السكر خلال الموسم الماضي تراجع لأكثر من النصف، نتيجة تراجع الإقبال على شراء حلوى المولد، بسبب تداعيات كورونا، وضعف القوى الشرائية بشكل عام، بالإضافة إلى أن هناك أكثر من 20 مصنعًا للحلويات توقفت عن الإنتاج تمامًا في طنطا، خلال الفترة الأخيرة.

وعزا زيادة أسعار السكر في الأسواق إلى ارتفاع أسعار شركة النيل للسكر المملوكة لرجل الأعمال نجيب ساويرس، من 7500 جنيه للطن إلى 9350 جنيهًا (أي بنسبة زيادة 24 في المائة). وحسب بيانات مجلس المحاصيل السكرية، التابع لوزارة الزراعة، تقدر المساحة المنزرعة بقصب السكر بنحو 340 ألف فدان، تنتج حوالي 900 ألف طن سكر، في حين تمت زراعة 640 ألف فدان بنجر لإنتاج 1,8 مليون طن سكر، بالإضافة إلى 300 ألف طن من سكر الفركتوز المستخرج من حبوب الذرة. وكشفت البيانات أن إجمالي الإنتاج المحلي وصل إلى 3 ملايين طن سكر هذا العام، فيما يصل الاستهلاك إلى حوالي 3,2 ملايين طن سكر، إذ يتم تعويض هذا الفارق عن طريق الاستيراد والذي تم حظره منذ مارس/ آذار 2020.

وتستحوذ الحكومة عبر شركاتها التابعة للشركة القابضة للصناعات الغذائية، على حوالي 65 في المائة من إنتاج السكر الذي يوزع محليًا، فيما تبلغ حصة القطاع الخاص نحو 35 في المائة. ويعد السكر سلعة أساسية للمصريين، وتوفر الحكومة كميات قليلة مدعمة على بطاقات التموين شهرياً، إلا أنها لا تكفي استهلاك المواطنين.

التخزين احد اسباب ارتفاع سعر السكر (الأناضول)

أخبار العرب

«فجيرة أويل ترمينال» تستثمر في مشروع للناقلات

قال رئيس مجلس إدارة «فجيرة أويل ترمينال» لرويترز إن شركته تستثمر بحسب التقديرات 45 مليون دولار لتحديث البنية التحتية لمنشآتها الخاصة بالتخزين، في رهان على ارتفاع الطلب على تداول النفط وتخزينه في الفجيرة المركز النفطي بدولة الإمارات العربية المتحدة. وقال ستيف بيكرتون العضو المنتدب الأول لدى بروستار كابيتال ورئيس مجلس إدارة فجيرة أويل ترمينال إن توسعة مشروع فجيرة، الممولة من تسهيل دين جديد بقيمة 280 مليون دولار، ستربط محطتها بمنشأة تحميل ناقلات النفط العملاقة الخاصة بميناء الفجيرة وخط أنابيب شركة خطوط أنابيب أبوظبي للنفط الخام (أدكوب). وقال بيكرتون: «هذا تغيير كبير للقواعد لأنه يمنحنا وصولا إلى عملاء يرغبون في نقل النفط الخام عبر ناقلات الخام العملاقة ويمنح عملاءنا وصولا مباشرا إلى أدكوب، مما يجلب خام مربان الذي تنتجه أبوظبي إلى الفجيرة». وتابع أنه من المتوقع استكمال المشروع بحلول نهاية العام القادم.

السودان: دفعة كبيرة للاحتياطيات

قال بنك السودان المركزي إن تخصيص ما يعادل 858 مليون دولار من صندوق النقد الدولي له سيعزز الاحتياطيات بشكل كبير. ويساعد في الاستمرار في تنفيذ سياسات سعر الصرف المرن المدار. المخصصات هي جزء من 650 مليار دولار من حقوق السحب الخاصة التي أكد صندوق النقد الدولي الأسبوع الماضي أنه سيوزعها على الأعضاء في إطار جهود مكافحة تأثير جائحة فيروس كورونا. تحاول الحكومة الانتقالية في السودان التخفيف من حدة أزمة اقتصادية عميقة استمرت بعد الإطاحة بالرئيس السابق عمر البشير في 2019 وأدت إلى تضخم آخذ في الزيادة ونقص في السلع الأساسية على خلفية نقص العملة الأجنبية. وقال البنك المركزي في بيان «هذا المبلغ سيكون له أثر كبير في تعزيز احتياطيات البنك المركزي من النقد الأجنبي، الأمر الذي سيمكنه من الاستمرار في تنفيذ سياسات سعر الصرف المرن المدار بما يحقق استقرار سعر الصرف، وكذلك سيسهم في تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي».

تقارير عربية

نجارة

قطع العلاقات بين الجزائر والمغرب... خسائر باهظة للطرفين

طارق الشال

جاء موقف الجزائر الأخير بقطع العلاقات مع المغرب ليفوت الفرص الاقتصادية التي قد تدر مكاسب عديدة على البلدين، خاصة بعد دعوة ملك المغرب لحل الخلافات التاريخية وإعادة فتح الحدود بين البلدين في مطلع الشهر الجاري، وذلك في وقت يشهد فيه البلدان أزمات اقتصادية، خاصة عقب تداعيات أزمة كورونا. فالجزائر تعاني من أزمة مزدوجة أصابتها خلال العام المنصرم، ما تسبب بهزة عنيفة للاقتصاد المحلي، وهي تداعيات أزمة كورونا المحلية والدولية بالإضافة إلى انهيار أسعار النفط. إذ يعاني اقتصاد الجزائر منذ عقود من تبعية مفرطة لعائدات المحروقات التي تمثل 93 في المائة من مداخيل البلاد من النقد الأجنبي، ما دفع السلطات إلى تقليص الإنفاق الحكومي بواقع النصف تقريبا وتجميد مشاريع في عدة قطاعات. كذلك، شهد الاقتصاد المغربي خلال العام الماضي انكماشاً بنسبة 6,3 في المائة وفقدان 432 ألف وظيفة، بالإضافة إلى تفاقم عجز الميزانية إلى 7,6 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي، وتزايدت نسبة الدين العمومي إلى 76,4 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي. ما يعني أن البلدين في حاجة إلى ضرورة العمل على تعزيز العلاقات الاقتصادية وخلق مشاريع ذات جدوى تدفع بهما إلى الأمام، وتكبح الانزلاق نحو مزيد من الأزمات الاقتصادية.

> البلدان يواجهان أزمات اقتصادية ومالية خانقة

ويرى الباحث الاقتصادي في المعهد المغربي لتحليل السياسات رشيد أوراز أن الصراع بين المغرب والجزائر يعرقل مشروع الاتحاد المغربي، وبالتالي، فإن الخلاف بين الجزائر والمغرب لا يعني فقط خسائر اقتصادية للبلدين بل لجميع دول المغرب العربي.

وأضاف أوراز، لـ«العربي الجديد»، أن استمرار إغلاق الحدود بين البلدين يمنع فرصه عودة عمل خط السكك الحديدية الذي يربط بين البلدين، والذي من المفترض أن يؤدي إلى تنشيط قطاع السياحة فيهما ويعزز القطاعات المرتبطة بهذا القطاع الحيوي.

وأشار إلى أن قطع العلاقات يعني أيضاً تأثر التبادل التجاري بالسلب وتفتيت العلاقات بين المستثمرين المحليين في كلا البلدين، ما يمنع فرص خلق مشاريع صغيرة وكبيرة تؤدي في النهاية إلى تقليص معدلات البطالة وزيادة معدلات النمو في البلدين.

وحسب بيانات رسمية، بلغت نسبة التبادل التجاري في عام 2019 بين موريتانيا والمغرب والجزائر وتونس وليبيا 2,8 في المائة من إجمالي المجموعة، مقارنة بنسبة 57,4 في المائة مع باقي أفريقيا و97,2 في المائة مع باقي العالم، وتعد هذه النسبة ثاني أدنى نسبة بين المجموعات ضمن ست كتل أساسية في أفريقيا، وفق أرقام مركز بروكنجز، في حين بلغ التبادل التجاري بين الجزائر والمغرب، وفق أرقام مكتب الصرف الخاصة لسنة 2020، نحو 5,3 مليارات درهم (590,6 مليون دولار)، وهو رقم ضعيف يمثل 1 في المائة من إجمالي واردات وصادرات المملكة. ومع أن الجزائر كانت قبل خمس سنوات الشريك الأفريقي الأول للمغرب بمبادلات تجارية تناهز 8,5 مليارات درهم (947,2 مليون دولار) سنة 2016، إلا أن مصر أصبحت اليوم في المرتبة الأولى كأول مورد للمملكة، بحسب تقرير نشرته مجلة «جون أفريك» الفرنسية.

وأوضح الباحث المغربي أن قطع العلاقات يحد من النمو الاقتصادي لدول المغرب العربي بنحو 3 إلى 5 في المائة، مضيفاً أن التحام اقتصاد البلدين يعني أيضا تبادل الخبرات على مستوى القطاعات الاقتصادية المختلفة، فالمغرب لديه خبرة في مجالات الزراعة والصيد البحري والصناعات الغذائية، بينما الجزائر لديها خبرات في الصناعات النفطية على سبيل المثال.

ويستورد المغرب من الجزائر الوقود والتمر والزجاج والمواد الكيميائية، في حين تستورد الجزائر من المملكة ألواح الحديد والفولاذ واللبن والأسمدة، إضافة إلى منتجات النسيج. من جانبه، قال الخبير الاقتصادي الجزائري فريد بن يحيى إن المغرب سيستفيد بشكل أكبر على المستوى الاقتصادي من هذا التعاون المنشود، خاصه أن المغرب يعاني من أزمة اقتصادية خانقة بالإضافة إلى المناطق الحدودية مع الجزائر.

وأضاف بن يحيى، لـ«العربي الجديد»، أن القدرة الشرائية للجزائريين مرتفعة إذا ما قورنت بالمغرب، ما يعني أنه سيكون هناك إقبال كبير من قبل الجزائريين على زيارة المغرب بنحو يصل إلى ما بين 3 و4 ملايين زائر جزائري سنوياً.

وأشار إلى أن هناك العديد من السلع تستوردها الجزائر من المغرب، ما يعني أنه بتحسن العلاقات ستزيد السلع المستوردة، خاصه الأقمشة والعطور والصناعات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي الميزان التجاري بين البلدين سيكون لصالح المغرب، بالإضافة إلى أنه سيفتح الآفاق أمام البضائع المغربية لتصل إلى تونس وليبيا بسهولة.

أما الجزائر، فيرى بن يحيى أنها استفادتها ستكون من خلال تصدير بعض السلع إلى المغرب، خاصه الكهرومنزلية وغيرها، وبعض المواد الغذائية ومشتقات البترول.

وأكد أن عودة التعاون بين الجزائر والمغرب هي بداية لآفاق ومشروعات اقتصادية كبيرة، ليس للبلدين فقط، ولكن على مستوى اتحاد دول المغرب العربي، مثل عمل محطات المياه الكبرى لنقل المياه من البحر المتوسط إلى الزراعة ومواجهة الجفاف.

كما ستخلق حاجه الجزائر إلى استصلاح ما بين 8 إلى 10 آلاف هكتار من الأراضي الزراعية فرص عمل أمام المغاربة.

كورونا الرسلبا على مختلف القطاعات الاقتصادية في المغرب والجزائر (فتحي بلعيد/فرانس برس)

سورية

غلاء الوقود ضربة جديدة للصناعة

عدنان عبد الرزاق

توالت الأصداء السلبية لرفع النظام السوري أسعار الوقود بمختلف أنواعه على جميع القطاعات الاقتصادية، وفي مقدمتها الصناعة. وحسب مراقبين، سيؤدي غلاء الفيول إلى زيادة خسائر الصناعة السورية التي تعاني من أزمات عديدة.

ومادة الفيول هي أحد أنواع الوقود الذي يستعمل لتشغيل الآلات المصانع ومحولات الكهرباء وأفران السيراميك، ودورها يتعاظم مع قطع الكهرباء ونقص المازوت.

وفي هذا السياق، يرى الصناعي السوري محمد العلو أن رفع سعر رفع سعر ليتر المازوت الشهر الماضي الشهر الماضي، سيكون بمثابة الضربة القاضية للصناعة السورية، خاصة بواقع استمرار قطع الكهرباء نحو عشرين ساعة يومياً، وتشمل المدن والمناطق الصناعية، حيث كان الفيول الملاذ الأخير لتشغيل محولات الكهرباء الكبيرة بالمنشآت، أو اعتماد صناعات رئيسية عليه، مثل الزجاج والسيراميك والأسمنت والورق والمنظفات.

ويستغرب العلو خلال حديثه لـ«العربي الجديد» من تزامن رفع سعر طن الفيول بنحو ألف ليرة، مع قرار رئاسة الوزراء منع استيراد المواد التي تعتمد صناعتها على الفيول، مثل السيراميك والحديد، ما يعني تراجع الطلب على المنتج المحلي الذي سترتفع أسعاره بعد رفع سعر الفيول، مشيراً إلى أن أحد أهداف النظام من منع الاستيراد هو حماية المنتج المحلي إضافة لتوفير القطع الأجنبي.

ويتوقع العلو أن يزيد عدد المنشآت التي ستغلق وتتوقف عن الإنتاج بعد رفع سعر الفيول، لأن كل المجريات، من تراجع القدرة الشرائية وارتفاع أسعار المواد الأولية وأجور العمال، تسير بغير صالح الصناعي الذي كبلته أخيراً الضرائب وبشكل رجعي.

وكانت الشركة السورية لتخزين وتوزيع المواد البترولية «محروقات» قد رفعت قبل أيام سعر مبيع طن الفيول من 510 آلاف ليرة إلى 620 ألفاً، وهو الرفع الأول خلال العام الجاري، بعد رفع سعره ثلاث مرات العام الماضي من 217 ألف ليرة إلى 290 ألف ليرة ثم إلى 333 ألف ليرة، ثم إلى 510 آلاف ليرة. ويبلغ سعر الدولار الأميركي نحو 3450 ليرة في السوق السوداء.

ويأتي رفع سعر مادة الفيول بعد رفع سعر ليتر المازوت الشهر الماضي بنسبة 170%، من 180 إلى 500 ليرة، ورفع سعر البنزين، للمرة الثالثة خلال العام الجاري، ليبلغ سعر الليتر 3000 ليرة سورية.

ويقول المتخصص في مجال الطاقة عبد القادر عبد الحميد، لـ«العربي الجديد»، إن رفع سعر مادة الفيول بتناسب مع تراجع الإنتاج وزيادة استهلاك محطات توليد الكهرباء الحكومية هذه المادة، فضلاً عن أنه يُستورد اليوم، ونظام بشار الأسد ينسحب من تمويل المشتقات النفطية. ويضيف عبد الحميد أن أول رفع لسعر مادة الفيول تزامن مع انطلاق الثورة، ففي شهر أكتوبر/ تشرين الأول من عام 2011 رفعت حكومة الأسد سعر المادة من 8500 ليرة للطن إلى 13 ألف ليرة، ثم توالت الارتفاعات حتى وصل سعر الطن اليوم إلى 620 ألف ليرة، رغم أن الفيول هو البديل عن المازوت بالنسبة للمنشآت الصناعية، وتعي الحكومة منذ ذاك أثره على تكاليف الإنتاج، وبالتالي رفع الأسعار على المستهلكين. وحول حاجة سورية من الفيول وهل كان ما ينتج يسد الطلب المحلي، يقول عبد الحميد: تاريخياً، منذ كان الإنتاج نحو 380 ألف برميل، تستورد سورية نحو 40% من الاستهلاك المحلي للفيول، لأنه مطلوب للمنشآت الصناعية وتوليد الطاقة «بديل المازوت»، مقدراً حاجة المنشآت الصناعية لهذه المادة بنحو 936 ألف طن سنوياً.

وتبرر حكومة الأسد رفع أسعار المشتقات النفطية، بعد تحول سورية من منتج ومصدر إلى بلد يستورد نحو 80% من استهلاكه من الخارج، بالإضافة إلى الخسائر في هذا القطاع وتراجع الإنتاج من 385 ألف برميل يومياً عام 2011 إلى أقل من 30 ألف برميل في المناطق التي يسيطر عليها نظام الأسد اليوم.

ويقول وزير النفط بنظام الأسد بسام طعمة إن خسائر قطاع النفط منذ بداية الحرب عام 2011 بلغت 91,5 مليار دولار، موضحاً، خلال اجتماع مع مجلس اتحاد العمال أخيراً، أن الخسائر المباشرة التي لحقت بالمعدات في القطاع النفطي بلغت 19,3 مليار دولار، والخسائر غير المباشرة بلغت 72 مليار دولار.

وحول دور الوزارة وأسعار السوق السوداء، يضيف طعمة أن الوزارة تدير نقصاً ولا تدير وفراً، موضحاً أن 25 ليتراً من البنزين لسيارة التاكسي كل أربعة أيام لا تكفي، والمواد التي توجد في السوق السوداء هي ناتجة عن ممارسات مشوهة وغير صحيحة، ومعالجتها في الحد من الدور البشري بعمليات التوزيع.

وأضاف: «وجود ما يسمى بالسوق السوداء هو نتيجة الممارسة الخاطئة والمشوهة وغير القانونية، وتعمل الوزارة اليوم على اتخاذ إجراءات لمنع انتشارها».

شركة نفط ليبية مهدّدة بالتوقف

قالت شركة الخليج العربي للنفط الليبية (أجوكو) في بيان إنها ستوقف العمليات ما لم تتلق مخصصاتها من الميزانية لعامي 2020 و2021، دون أن تحدد جدولا زمنيا للتوقف. وعلقت أجوكو الإنتاج في إبريل/ نيسان بسبب أزمة الميزانية الجارية، مما أجبر المؤسسة الوطنية للنفط على إعلان حالة القوة القاهرة في الصادرات عبر مرفأ الحريقة النفطي، وأدى إلى انخفاض إنتاج ليبيا بمقدار 300 ألف برميل يوميا. وفي إبريل/ نيسان، قالت المؤسسة إن الحكومة ستخصص مليار دينار (225 مليون دولار) في إطار اتفاق توصلت إليه لإنهاء حالة القوة القاهرة. ولم تتمكن حكومة الوحدة الوطنية، التي تشكلت في مارس/ آذار، من تمرير ميزانيتها لعام 2021 عبر مجلس النواب الذي يتخذ من شرق البلاد مقرا.

أخبار العالم

مباحثات بين أميركا وتركيا حول الضرائب

أبلغت الممثلة التجارية الأميركية كاثرين تاي، وزير التجارة التركي محمد موش، أنه من المهم أن تلغي الدول الضرائب الفردية على الخدمات الرقمية المتصلة باتفاق متعدد الأطراف أوسع نطاقا. جرى التوصل إليه خلال محادثات أجرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وقال مكتب الممثل التجاري الأميركي في بيان صادر أول من أمس، إن تاي بحثت الضرائب على الخدمات الرقمية، وتحسين وصول الشركات الأميركية إلى تركيا ومسائل أخرى مع نظيرها التركي محمد موش خلال اجتماع افتراضي عُقد يوم الأربعاء. وقال البيان: «السفيرة تاي ذكرت أن الولايات المتحدة ترى أنه من المهم للغاية إلغاء الضرائب الفردية على الخدمات الرقمية ذات الصلة بعمليات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومجموعة العشرين». وعبرت تاي عن وجهة نظرها بأن المفاوضات في المنتديات متعددة الأطراف تمثل أفضل وسيلة لحل القضايا المتعلقة بالضرائب على الخدمات الرقمية.

عاصفة تقفز بأسعار النفط

ارتفعت أسعار النفط أمس الجمعة، وفي سبيلها لتحقيق مكاسب كبيرة في الأسبوع الجاري، بفعل مخاوف حيال تعطل إمدادات، إذ شرعت شركات طاقة في وقف الإنتاج في خليج المكسيك قبل إعصار محتمل من المتوقع أن يضرب الخليج. وقال إدوارد مويا كبير محللي السوق لدى أواندا لرويترز «المتعاملون في الطاقة يدفعون أسعار الخام للارتفاع ترقبا لتعطل الإنتاج في خليج المكسيك، وبفعل تنامي التوقعات بأن أوبك+ ربما تقاوم رفع الإنتاج بالنظر إلى تأثير السلالة المتحورة دلتا في الآونة الأخيرة على الطلب على النفط». وصعدت العقود الآجلة لخام برنت 98 سنتا أو ما يعادل 1,4% إلى 72,05 دولارا للبرميل صباح أمس.